التوظيف النحويّ للمرفوع بالتبعية في خطاب الإمامة في نهج البلاغة

The grammatical employment lilmarfue biltabaeia in the discourse of the imamate in Nahj al-Balaghah

م.م. مهند فاضل مظهر
Muhannad Fadel Mudher

أ.م.د. صباح عبد الهادي كاظم

Sabah Abdul-Hadi Kazem

كلية التربية الجامعة المستنصرية

ملخص البحث

هذا البحث يتناول قضية التوظيف النحويّ للأسماء المرفوعة بالتبعية في خطاب الإمامة في نهج البلاغة، وقد بيّن الباحث فيه ما لقضية التوظيف النحويّ مِن أثر في استكناه الدلالات العميقة التي يطلبها الإمام عليه السلام لغرض التأثير في متلقي خطابه، ولتحقيق هذا الهدف انتهج الباحث منهج التحليل بتفكيك النص، مما يتيح له فهم تلك الدلالات التي عناها الإمام عليه السلام.

الكلمات المفتاحية: التوظيف، النحوي، الاسماء، البلاغة

Abstract

This research deals with the issue of grammatical employment lilmarfue biltabaeia in the Imamate discourse in Nahj al-Balaghah, and the researcher has shown the impact of the issue of grammatical employment in the deep implications that the Imam demands for the purpose of influencing the recipient of his speech, and to achieve this goal the researcher followed the method of analysis by deconstructing The text, allowing him to understand those indications that Imam meant .

Keyword: recruitment, grammar, Names, rhetoric

المقدمة

الحمد لله الذي له ما في السماوات وما في الأرض، وله الحمد في الآخرة وهو الحكيم الخبير، وصلِّ يا ربِّ على البشير النذير المبعوث رحمة للعالمين أبي القاسم محمدﷺ، وعلى آله وصحبه ومَن والاه حتى يوم الدين.

أمّا بعدُ... فإنّ نهج البلاغة كان وما يزال منبعا غزيرًا، ورافدًا عظيمًا من روافد اللغة العربية العظيمة إذ إنّه يتضمن مِن عجائب البلاغة، وغرائب الفصاحة، وجواهر العربية، وثواقب الكلم الدينية والدُّنياويَّة ما لا يوجد مجتمعًا في كلام، ولا جموع الأطراف في كتاب[1]، فهو في الإتقان يتلو الفرقان وخطاب النبي محمدﷺ صاحب البيان، إذ إنّه حاوٍ كلماتِ وصيّ مَن نزل عليه القرآن، فنصوصه من أفضل النصوص اللغويّة، وما كلام الشيخ محمد عبده ببعيد عمّا قلناه.

فقد قال: «وليس في أهل هذه اللغة إلّا قائل بأن كلام الإمام عليّ بن أبي طالبٍ هو أشرف الكلام، وأبلغه بعد كلام الله تعالى وكلام نبيهﷺ، وأغزره مادة وأرفعه أسلوبًا، وأجمعه لجلائل المعاني»[2]، ولمّا كان نهج البلاغة كما وصفه جامعه – الشريف الرضي ت ٤٠٦ه- وكما وصفه شُرّاحه بهذا المستوى العالي من البلاغة والفصاحة صار الأمر مدعاة لأن يكونَ ميدان التطبيق لبحثي الموسوم بـ(التوظيف النحويّ للمجرورات في خطاب الإمامة في نهج البلاغة).

والتوظيف النحويّ طريق يُوصل الباحث لفهم الدلالة المُحصّلة من استعمال الألفاظ أو الصور الكلامية في الجملة المكتوبة أو المنطوقة على مستوى التحليل أو التركيب[3].

والتأمل في هذا النوع من الدراسة لمّا يثير شغف الدارسين للنحو العربي، فمعرفة الأغراض والمقاصد نحويًّا تختلف عن معرفة دلالة اللفظة بمفردها، فالبِنية ترتبط بالدلالة ترابطا تكامليا ضمن علاقات منسجمة في نطاق توزيع الوظيفة من أجل أداء واضح(٤).

وكذلك فإنّ التوظيف في الخطاب هو أن تقدّر للوحدة الوظيفية عملًا تؤديه في الكلام، أو تسند للكلم وظيفة لأداء غرض معيّن أو وظيفة بعينها.

ومعلوم أنّ لكُلِّ ظاهرةٍ لغويةٍ في أيِّ نصٍ وظائف تعبيرية وجمالية زيادة على الدلالية، فالمعنى التركيبي إنّما يتحصل من طريق استعمال الكلمة في سياق فيه تتابع مع الأخرى في نظامٍ متآلفٍ، يقوم بدورٍ حاسمٍ في تحديد المعنى، وليس النحو نظامًا شكليًا تتوارد فيه الكلماتُ في تنظيم معيّن كما يظنُّ ظانٌّ، وإنّما هو جزء من عملية إبداعية ترتكز على اللغة بوصفها انعكاسًا لشخصية الكاتب غير منفصلة عن كُلِّ أدوات الإبداع الأخرى التي يمتلكها(٥).

ولا سيما إن كان هذا الكاتب أمير البلاغة والفصاحةعليه السلام، إذ كانعليه السلام مَشرع الفصاحة وموردها ومنشأ البلاغة ومولدها، ومنهعليه السلام ظهر مكنونها، وعنه أُخذت قوانينها، وعلى أمثلته حذا كُلُّ قائل خطيب، وبكلامه استعان كُلُّ واعظٍ بليغٍ(٦)، وبناءً على ذلك سار البحث في استقصاء مكنونات الجمال في كلامهعليه السلام، وفي هذا البحث سأتناول التوابع في حال كونها مرفوعة في خطاب الإمامة في نهج البلاغة.

التمهيد

تُشكِّلُ التوابع جانبًا موضوعيًا مهمًا مِن موضوعات النحو العربي، إذ هي بتفاصيلها وفروعها وتكاثر أنماطها، وأساليبها إنّما تدلّ على حيوية لغتنا العربية الخالدة، وما تمتلكه مِن تنوع دقيق في التعبير عن أعمق المعاني والدلالات المستفادة، ومِن ذلك:

التعدد والتنوع الأسلوبي الموجود في التوابع، إذ مِن الواضح لكُلِّ متتبع ما لظاهرة التوابع مِن أثرٍ بالغ في كشف نواحي الكلام وبيان دلالاته بدقة ؛ لأنّها تعدّ مِن وسائل بيانات الكلام وقيوده التي تضيء إبهام المطلق، فهي تسهم في الكشف عن غموضه ببيان تارة، وبإيضاح جانب من جوانبه الدلالية تارة أخرى، وفي الوقت ذاته تعمل بعض التوابع على تفسير المُجمل مِن الألفاظ والتراكيب وتحديد المُراد منه، وإزاحة الغموض والتردد عنه، وفيها القدرة على تخصيص العام في الخطاب وتشخيص مدلولاته بدقة للمتلقي.

في هذا البحث أسعى إلى بيان التوافقات والافتراقات بين أنماط التوابع في خطاب الإمامة في نهج البلاغة، وبيان ما لها مِن أثر بالغ في تشخيص المعنى وتحديد مُراد ومقاصد الإمام عليه السلام، وما في ذلك مِن بيان لقدرته عليه السلام على التأليف، ومقدرته على البناء اللغويّ بدقة متناهية في التعبير عن أدق المعاني وأعمق الدلالات.

ولا يخفى أن تناولي موضوع التوابع في هذا البحث سيكون قائمًا على ذكر التوابع كُلِّها في حال كونها مرفوعة.

التوابع في اللغة والاصطلاح:

والتابع في اللغة: هو التالي اللاحق لمتقدم سابق عليه، فيكمّله ويتممه، قال الخليل (ت١٧٠هـ): «التابعُ: التالي، ومنه التتبعُ والمتابعةُ، والاتّباعُ. يتبعُهُ: يتلُوهُ، تبعَه يتبَعُه تبعًا، والتتبعُ: فعلُكَ شيئا بعدَ شيءٍ»[٧].

أمّا في الاصطلاح: فإنّ التوابع عند النحويين لم تكن مجموعة في باب واحد تحت هذا الاسم، ويبدو أنّ ابن السرّاج (ت ٣١٦ه) أوّل مَن استعمل لفظة [تابع] بمعناها الاصطلاحي الذي شاع عند النحويين، ويعدّ كذلك أوّل مَن ابتدع هذا التقسيم بقوله: «هذه توابع الأسماء في إعرابها»[٨].

وهكذا سار النحويون بعده على هذا النهج الذي اختطه، ومِنهم الرُّماني (ت٣٨٤ه) الذي حدَّ التوابع بالمعنى النحوي في قوله: «التوابع هي الجارية على إعراب الأُوَل»[٩]، وتبعه في رأيه ابن بابشاذ بقوله (ت٤٦٩ه): «التابع في العربية: هو الجاري على ما قبله في إعرابه مِن رفع ونصب وجر وجزم؛ لأنّ هذا شرط التابع أن يكونَ حكمه حكم المتبوع»[١٠].

والتوابع تعدّ قيدًا مِن قيود المطلق، إذ إنّ اللغويين ذكروا التوابع ضمنًا في باب المطلق والمقيد، جاء في كتاب الصاحبي في فقه اللغة: «أمّا الاطلاق فأن يذكر الشيء باسمه لا يقرن به صفة... والتقييد أن يذكر بقرين مِن بعض ما ذكرناه، فيكون ذلك القرين زائدًا في المعنى»[١١]، والذي يفهم مِن نصِّ ابن فارس (ت٣٩٥هـ) أنّ التقييد إنّما يكون بالنعت حصرًا وهذا ما تطابق عليه الأصوليون، قال المحقق الحليّ (ت٦٧٦ه): «والمطلق هو الدالّ على الماهيّة، والمقيد هو الدالّ عليها مع صفة. مثال الأول قوله تعالى: ﴿**فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ**﴾[١٢] ومثال الثاني قوله: ﴿**فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ**﴾[١٣]»[١٤].

أمّا عند المحدثين فإنّهم يعدّون التوابع مِن القرائن اللفظية ومنهم مَن يعدّها مِن القرائن المعنوية، فهذا الدكتور تمام حسان يقول: «وأمّا التبعية فهي أيضًا قرينة معنوية تندرج تحتها أربع قرائن هي النعت والعطف والتوكيد والابدال، وهذه القرائن تتضافر معها قرائن أخرى لفظية أشهرها قرينة المطابقة ثم إنّ أشهَرَ ما تكون فيه المطابقة بين التابع والمتبوع هي العلامة الإعرابية»[١٥].

ومعظم النحويين يرون أنّ التوابع خمسة، وهي: «وصف، وتوكيد، وبدل، وعطف بيان، وعطف بحرف، فأربعة مِن هذه يتبع الأوّل بلا توسط حرف، وواحد منها يتبع الأوّل بتوسط حرف، وهو العطف المسمى نسقا»[١٦].

ومِن النحويين مَن يرى أنّ التوابع أربعة أقسام ؛ لأنّ «عطف البيان يشبه البدل في الصورة، وأكثر مسائله محتملة له، فلا ينبغي أن يحال بينهما في الذكر»[١٧]، وكذا في شرح كافية ابن الحاجب (ت٦٤٦ه)، يقول الرضي (ت٦٨٦ه): «وأنا إلى الآن لم يظهر لي فرق جلّي بين بدل الكل من الكل وبين عطف البيان، بل لا أرى عطف البيان إلّا البدل»[١٨].

وقد وافق الدكتور فاضل السامرائي الرضي فيما ذهب إليه، إذ يقول: «والحقّ فيما أرى أن هذا ضرب مِن التعسف ولا أرى البيان إلاّ البدل، ولا داعي لادّعاء الفروق بينهما، ويمكن الاكتفاء بباب واحد هو البدل أو البيان، وكُلُّ ما قيل في البدل يمكن أن يقال في البيان وبالعكس»[١٩]، وهذا ما يميل إليه الباحث في أنّ التوابع أربعة. وما يهمنا ههنا هو أنّ التوابع وُظِّفت في خطاب الإمامة بطرق مختلفة ومتعددة، سأذكرها كلها في حال كونها مرفوعة وعلى النحو الآتي:

أولاً: توظيف التوكيد مرفوعًا:

يقال: توكيد وتأكيد بالهمزة والواو، وهما لغتان، قال الخليل: «أكّد: أكّدْتُ العَقدَ، واليَمِين: وَثَقْتُهُ، ووكّدتُ لغة، والهمزةُ في العَقدِ أَجوَدُ»[٢٠]، أمّا ابن منظور(ت٧١١ه) فقد قال: «إذا عقدتَ فأكّد، وإذا حلفتَ فَوكّد»[٢١].

والتوكيد عند النحويين كما في قول ابن الحاجب (ت٦٤٦ه): «تابع يقرر أمر المتبوع في النسبة أو الشمول»[٢٢]، وذكر الجزولي (٦٠٧ه) أنّه: «تكرير وإحاطة»[٢٣]، ووافقه في ذلك ابن معطي(ت٦٣٨ه) في فصوله[٢٤].

فالتوكيد: تابع يزيل عن متبوعه ما لا يُراد مِن احتمالات معنوية تتجه إلى ذاته مباشرة أو إلى إفادة العموم والشمول المناسبين لمدلوله[٢٥].

والتوكيد في الكلام على نوعين: [لفظي ومعنوي]، ولهما في الجملة أغراض تتلخص في تقرير أمر المتبوع في النسبة أو الشمول ؛ ذلك أنّ التراكيب في العربية على ضربين، تعبير قطعي، وآخر احتمالي[٢٦].

فالتوكيد اللفظي إعادة الكلمة بلفظها سواء أكانت اسمًا أم فعلًا أم حرفًا أم جملة، والمعنوي يتمّ بألفاظ أصلية محددة، وهي [النفس، والعين، وكِلا، وكلتا، وكل، وجميع]، وبألفاظ ملحقة، نحو: [أجمع، أجمعون، جمعاء وجُمَع]، ويشترط في الأصلية أن يتصل بها ضمير يعود على لفظ المُؤكَّد، أمّا ما عداها فإنّه يؤكد بها من دون ضمير، وقيل بضمير مقدّر[٢٧].

وقد ورد توظيف التوكيد [اللفظي والمعنوي] مرفوعًا في خطاب الإمام عليه السلام في كتابٍ له إلى معاوية جوابًا له، فمعاوية كان قد كتب للإمام عليه السلام كتابًا يُذكّره بما كانوا عليه قديمًا من الألفة والجماعة، فأجابه الإمام عليه السلام بقوله:

أمّا بَعْدُ فَإنَّا كُنَّا نَحنُ وَأَنتمُ عَلَى مَا ذَكَرتَ مِنَ الأُلفَةِ وَالجَمَاعَةِ فَفرَّقَ بِينَنَا أمس، أنّا آمَنَّا وَكَفَرتُم، وَاليَومَ أَنّا استقَمنَا وَفُتِنتُم، وَمَا أسلَمَ مُسلِمُكُم إِلَّا كُرها، وَبَعدَ أَنْ كَانَ أَنَفُ[٢٨] الإسلام كُلّهُ لِرَسُولِ الله ﷺ حِزْبًا﴾[٢٩].

ابتدأ الإمام عليه السلام خطابه مؤكدًا بالتوكيد اللفظي بقوله: (كُنّا نحن)، وفيه كما هو واضح توكيد بالضمير المنفصل [نحن] للضمير المتصل [نا] في [كُنّا]، ولعلّ ممّا لا يخفى على أحد أنّ في التوكيد «تمكين المعنى في نفس المخاطب، وإزالة الغلط في التأويل»[٣٠]، والحقّ أنّ هذا التمكين قد تحقق في نفس المتلقي بشكل لا يدع مجالًا للشك ؛ لأنّ الإمام عليه السلام حين قال: [كُنّا] لم يستبن الضمير أهو للاثنين أو للجميع، «وإنّما يستوي لفظ الاثنين والجميع ؛ لأنّه على غير طريق التثنية والجمع في غيره»[٣١].

فذكر الإمام عليه السلام ما يؤكد قصده من الخطاب وأوقع ذلك التوكيد ضميرًا منفصلًا يصلح للإفراد والتثنية والجمع بحسب القصد، قال سيبويه (ت١٨٠هـ): «وإن حدّث عن نفسه وعن أخر قال: نحنُ»[٣٢]، فالمُراد بالتوكيد ههنا العموم والجمع ؛ لذا قال الإمام عليه السلام [كُنّا نحن].

وقد أحسنَ الإمام عليه السلام في تفسير الألفة والجماعة بين بيت هاشم وبيت أمية، إذ ذكر أنّهما بنو عبد مناف إلاّ أنّ بين البيتين فروقًا كثيرة مِن الجاهلية وإلى زمن تدفق الخطاب مِن فم الإمام عليه السلام، فأوضح عليه السلام تلك الفروق بأنّ آل هاشم آمنوا بالإسلام مِن أوله وكان آل أمية كفارًا، ولمّا أَسلَمَ مُسلمُ آل أمية لم يُسْلِم إلاّ كُرهًا[٣٣].

وبعدُ، فإنّ الذي يفهم مِن توظيف التوكيد اللفظي في خطاب الإمام عليه السلام أنّه أوقعه لإفادة التثبيت وتقرير أصل النسبة إلى المتبوع ؛ وذلك بإزالة الاحتمال عن الذات في حقيقتها وإبعاد الشك عنها[٣٤].

وفي الخطاب توكيد آخر، وهو التوكيد المعنويّ وقد تمثل في قوله عليه السلام: (كانَ أَنَفُ الإسلامِ كُلُّهُ لِرَسُولِ الله)، فلفظ [كُلُّهُ] توكيد معنوي لاسم [كان] الذي هو [أَنَفُ

الإسلامِ]، وهذا النوع من التوكيد «يُقصد به رفع توهم السامع أن المتكلم وضع العام موضع الخاص، نحو قولك: جاءَ بَنو فُلان كُلُّهم، لم يُرد أن يخصّ بالمجيء بعضًا دون بعضٍ، ولولا ذلك لأمكن اعتقاد غير ذلك»(٣٥).

إنّ المتأمل لخطاب الإمامعليه السلام يلتمس توظيفًا بيّنًا للتوكيد المعنوي، فقد أرادعليه السلام أنّ الإسلام كان كله لرسول اللهصلى الله عليه وآله، وما تفيده لفظة (كُلّه) هو العموم المطلق الذي فيها، ولو خلا الكلام من التوكيد لم يفد معنى الشمول والعموم الذي جاء به لفظ (كُلّه)، ونلحظ من ذلك كُلّه أنّ غرض الإمامعليه السلام من توظيف التوكيد اللفظي والمعنوي في الجملتين أَنْ يسلّم بدعوى معاوية من القدر المشترك بينهما من الألفة والجماعة قبل الإسلام، إلاّ أنّهعليه السلام أوضح الفارق بينهما من وجوه:

الأول: أَنّهعليه السلام في أول الاسلام آمَنَ في جملة أهل بيته، ومعاوية وأهل بيته حينئذٍ كانوا كُفّارًا.

الثاني: أَنّهعليه السلام وأهل بيته في آخر الأمر لم يزالوا مستقيمين على الدين، ومعاوية وأهل بيته مفتونين جاهلين بفتنتهم.

الثالث: أَنّ مَن أسلمَ من أهل بيتهعليه السلام أسلمَ طوعًا، ومسلم أهل معاوية لم يُسلم إلّا كُرهًا بعد أن اشتد الاسلام،

وصار للرسولصلى الله عليه وآله حزب قوي من أشراف العرب(٣٦).

فالتوكيد المعنوي يُؤتى به لإفادة التعميم، وشمول النسبة الذي يقوم على تكرار المتبوع من حيث التضمن لا بالمطابقة(٣٧). ويمكن أن نستنتج ممّا تقدم أنّ الإمامعليه السلام في توظيفه للتوكيد اللفظي والمعنوي فائدة جليّة وهي «إزالة التجوّز في الكلام»(٣٨)، فَفَهِم معاوية ما أراد الإمام إيصاله من دلالات موحية بالفرق بينهما، ومثبتة تقريرًا لأنف الإسلام الذي كان كله لرسول اللهصلى الله عليه وآله حزبًا قويًا بزعامتهصلى الله عليه وآله وأشراف قريش الذين

اتبعوه منذ بداية دعوته. واستعار الإمام عليه السلام لفظ (أنف الإسلام) لهم باعتبار كونهم أعزاء أهله[٣٩].

ثانيا: توظيف النعت مرفوعا:

جاء في لسان العرب: «النَعْتُ وَصفَكَ الشيءَ وَتَنعَتُهُ وَتُبَالِغُ في وَصفِهِ، والنَعتُ: ما نُعِتَ بِهِ نعتَهُ يَنعَتهُ نَعتًا: وَصفَهُ، ورجلٌ ناعتٌ مِن قومٍ نُعّاتٍ... وجمعُ النعتِ: نعوت، والنعتُ مِن كُلِّ شيءٍ جيدهُ»[٤٠].

وقد عرّفه ابن جني (ت٣٩٢ه) بقوله: «الوصف لفظ يتبع الاسم الموصوف تحلية له، وتخصيصًا ممّن له مثل اسمه بذكر معنًى في الموصوف أو في شيءٍ من سببه»[٤١]، أمّا الزمخشري (ت٥٣٨هـ) فقد أورد تعريفا آخرًا للوصف بقوله: «الاسم الدالّ على بعض أحوال الذات، نحو: طويل وقصير وعاقل»[٤٢]، واختصره ابن الحاجب (ت٦٤٦هـ) في أنّه «تابع يدلّ على معنًى في متبوعه مطلقا»[٤٣]، ويرى شُرّاح الألفية أنّ النعت هو: «التابع الذي يكمِّل متبوعه بدلالته على معنًى فيه أو فيما يتعلق به»[٤٤].

وللنعت فوائد جمّة منها التخصيص أو التوضيح أو المدح أو الذم أو الترحم أو التوكيد[٤٥]. والذي يعنيني في هذا الموضع بيان كيفية توظيف النعت في خطاب الإمام عليه السلام.

فقد ورد توظيف النعت نكرة مرفوعًا ؛ لأنّ المنعوت نكرة مرفوعًا لغرض التخصيص في خطاب الإمامة من خطبة له عليه السلام في الغاية مِن بعثة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم، والإخبار عن زمان يأتي بعده، والنصح والموعظة، وتنبيه المخاطبين على أنّه يجب البراءة من أهل الضلالة، والنهي عن طول الأمل وعن التكبر والتعظم والتمسك بمَن سار على هدي النبي صلى الله عليه وآله وسلم[٤٦]، ومنها قوله عليه السلام:

﴿وَاعْلَمُوا أَنَّكُمْ لَنْ تَعْرِفُوا الرُّشْدَ حَتى تَعْرِفُوا الَّذِي تَرَكَهُ، وَلَنْ تَأْخُذُوا بِمِيثاقِ الكِتَابِ حَتى تعْرِفُوا الَّذِي نَقَضَهُ، وَلَنْ تَمَسَّكُوا بِهِ حَتى تَعْرِفُوا الَّذِي نَبَذَهُ، فَالْتَمِسُوا ذَلِكَ مِنْ عِنْدِ أَهْلِهِ، فَإِنَّهُمْ عَيْشُ الْعِلْمِ، وَمَوْتُ الْجَهْلِ، يُخْبِرُكُمْ حُكْمُهُمْ عَنْ عِلْمِهِمْ، وَصَمْتُهُمْ عَنْ مَنْطِقِهِمْ وَظَاهِرُهُمْ عَنْ بَاطِنِهِمْ، لَا يُخَالِفُونَ الدِّينَ وَلَا يَخْتَلِفُونَ فِيهِ، فَهُوَ بَيْنَهُمْ شَاهِدٌ صَادِقٌ وَصَامِتٌ نَاطِقٌ﴾[٤٧].

البيّنُ في قول الإمام عليه السلام: [فهو بينهم شاهد صادق وصامت ناطق]، أنّ الدين شاهد يستدلون به على الأحكام والوقائع النازلة بهم وبغيرهم ؛ إذ إنّه لا يكذب من حيث هو شاهد، وصامت ناطق ؛ لكونه حروفا وأصواتا؛ وإنّما ينطق بألسنتهم فهو بمنزلة الناطق، واللفظان استعارة وجهها الإفادة مع النطق به وعدمها مِن السكوت عنه، كإفادة الناطق وعدم إفادة الصامت[٤٨].

ففي قوله عليه السلام: (شاهد صادق، وصامت ناطق) توظيف للنعت نكرة ؛ لأنّ المنعوت نكرة، وهذا الضرب من الصفة يفيد التخصيص، قال ابن السراج (ت٣١٦هـ) فيه: «...أصل الصفة أن يقع للنكرة دون المعرفة؛ لأنّ المعرفة كان حقها أن تستغني بنفسها، وإنّما عرض له ضرب من التنكير فاحتيج إلى الصفة، فأمّا النكرات فهي المستحقة للصفات لتقرب من المعارف وتقع بها حينئذٍ الفائدة»[٤٩]، ولو أعدنا النظر إلى نعته عليه السلام الدين بأنّه شاهد صادق وصامت ناطق لعرفنا أنّ الموصوف إذا كان نكرة فهو عام شائع في جنسه، أي: إنّ الدين الإسلامي شاع في بقية الأديان، كما لو أنك قلت: (مَرَرتُ بِرجُلٍ) فهو كلام يصح وينطبق على كُلِّ رَجُلٍ يمشي على رِجلينِ، فإذا قلت: (مَرَرتُ بِرجُلٍ عَالِمٍ) لم تفد هذه الصفة الموصوف تعريفًا ولا توضيحًا، وإنّما خصصته بتقليل شيوعه في جنسه وبهذا لم تكن تبعية النعت للمنعوت لأمر لفظي، وإنّما من قبل أنّ النعت والمنعوت كالاسم الواحد[٥٠].

وقد جاء توظيف النعت للنكرة في خطاب الإمام عليه السلام ليبيّنَ أنّ الدين عند أهل البيت عليهم السلام شاهد صادق ؛ لأنّهم يأخذون بحكمه كما يؤخذ بحكم الشاهد الصادق،

وكذلك صامت ناطق ؛ لأنّه لا ينطق بنفسه بل لابُدَّ لَهُ مِن مترجم، فهو صامتٌ في الصورةِ، وفي المعنى هو أنطق الناطقين ؛ لأنّ الأوامر والنواهي والآداب كُلّها مبنيةٌ عليه، ومتفرعة منه[٥١]، وهو عليه السلام وأهل بيته أفضل مصداق للأخذ بأوامر الدين والالتزام بنواهيه، فهُم عليهم السلام الناطقون والمترجمون لصمت القرآن خاصة والدين الإسلامي عامة.

ثالثا: توظيف البدل مرفوعًا

البدل في اللغة: العوض والخلف منه[٥٢]، ومنه قوله تعالى: ﴿**عَسَى رَبُّنَا أَنْ يُبْدِلَنَا خَيْرًا مِنْهَا**﴾[٥٣].

أمّا في الاصطلاح فقد عرّفه سيبويه بأنّه إبدال اسم مكان اسم آخر لقصد بعينه[٥٤]، وحدّه ابن مالك (ت٦٧٢ه) بحدّين: الأول قوله: «هو التابع المستقل بمقتضى العامل تقديرًا دون متبع»[٥٥]، والثاني قوله: «التابع المقصود بالحكم بلا..... واسطة هو المسمى بدلا»[٥٦]، وهذا الحد هو الذي أخذ به معظم النحويين بعد ابن مالك، ليكون عندهم تعريفا جامعًا مانعًا، وعلى هذا فإن البدل هو ما جرى في الكلام بدلًا مما قبله على جهة البيان والتوضيح والتوكيد[٥٧]. ويرى علماء اللغة والنحو أنّ البدل على أربعة أقسام[٥٨]:

الأول: ما كان البدل فيه هو الاسم الأول بالمعنى ويسمى بدل كُل مِن كُل أو البدل المطابق مِن مطابقه، وهذا البدل هو الذي أطلق عليه سيبويه «هو هو»[٥٩].

والثاني: ما كان البدل فيه بعضًا من المبدل منه، أي تبدل الشيء من الشيء إذا كان بعضًا منه وهو ما سماه سيبويه بـ«هو منه أو شيء منه»[٦٠]، وهذا النوع هو ما كان الجزء من كله قليلًا قياسًا إلى الأول أو مساويًا له أو أكثر منه[٦١].

والثالث: ما كان بين البدل والمبدل منه ملابسة ولم يسمه سيبويه (ت١٨٠ه) ولكنه شرحه ومَثّل له[٦٢]، وكذلك اكتفى المبرّد (ت٢٨٥ه) بشرحه والتمثيل له[٦٣]، واقترب ابن السراج (ت٣١٦ه) من التصريح به، إذ قال: «الثالث ما كان من سبب الأول، وهو مشتمل عليه»[٦٤]، وقد سمي فيما بعد طبقا لمعناه (بدل الاشتمال)، إذ استقرّ هذا المصطلح علمًا على هذا الضرب من البدل عند النحويين المتأخرين[٦٥].

والرابع: البدل المباين وهو الذي يكون فيه الإضراب عن الأول فقد يكون مجيئك بالأول على جهة الغلط أو النسيان، أو أن يكون مجيئك بالأول صحيحًا، ثم تضرب عنه، وأخذت في الإخبار عن غيره لمعنى لك في ذلك ويسمى هذا النوع بدل البداء[٦٦].

ونظرًا إلى أنّ البدل المطابق يحوي دلالات متعددة أهمها البيان والتوكيد كما ذكرها سيبويه[٦٧]، وقد توسع مَن جاء بعده في دلالاته فهو يأتي فضلًا عن البيان والتوكيد لأجل الإيضاح أو التفصيل أو المدح أو الذم[٦٨]، وقد أرجع أحد الباحثين المحدثين فضل هذه التقسيمات الدلالية لسيبويه، إذ قال: «إنّ الدلالات التي ذُكرت بعد سيبويه ترجع إلى ما ذكره»[٦٩].

والذي يعنيني في هذا الموضع هو بيان توظيف البدل في خطاب الإمامة، فقد جاء توظيف البدل المطابق مرفوعًا في خطاب الإمام عليه السلام دالًا على التفصيل في خطبة له يذكر فيها تحذير الناس مِن أن يشكوا إلى مَن لا يزيل شكايتهم، ولا مِن رأي له في الدين، ولا بصيرة ؛ لأنّ مثل هذا ينقض برأيه الفاسد ما قد أبرمه الحقُّ والشرع للناس[٧٠]، إذ قال:

﴿فَاللهَّ اللهَّ أَنْ تشْكُوا إِلَى مَنْ لَا يُشْكِي شَجْوَكُمْ، وَلَا يَنْقُضُ بِرَأْيِهِ مَا قدْ أَبْرَمَ لَكُمْ، إِنَّهُ لَيْسَ علَى الإمام إِلاّ مَا حُمِّلَ مِنْ أَمْرِ رَبِّهِ: الإِبْلَاغُ فِي الْمَوْعِظَةِ، وَالِاجْتِهَادُ فِي النَّصِيحَةِ، وَالْإِحْيَاءُ لِلسُّنَّةِ، وَإِقَامَة الْحُدُودِ علَى مُسْتحِقيهَا، وَإِصْدَارُ السُّهْمَانِ علَى أَهْلِهَا﴾[٧١].

بعد أن حذّر الإمام(عليه السلام) الناس من عقاب الله وأنّه يجب عليهم ألاّ يشكوا إلى مَن لا يُشكي حزنهم، أشار(عليه السلام) إليهم إلى اتباع مَن كان جيّد الرأي، سديد الحكم، إشارة منه إلى نفسه الزكية(٧٢).

ويبدو أنّ الإمام(عليه السلام) قد أبدل من قوله: [مَا حُمِّلَ مِن أَمَرِ رَبِّهِ] بدلًا تفصيليًا مِن اسم [ليس] المؤخر وهو الاسم الموصول [ما] ؛ إذ قال(عليه السلام): (الْإِبْلَاغُ فِي الْمَوْعِظَةِ، وَالِاجْتِهَادُ فِي النَّصِيحَةِ، وَالْإِحْيَاءُ لِلسُّنَّةِ، وَإِقَامَةُ الْحُدُودِ عَلَى مُسْتَحِقِّيهَا، وَإِصْدَارُ السُّهْمَانِ عَلَى أَهْلِهَا)، فقوله(عليه السلام): [الإبلاغُ] هو بدل مطابق خرج لدلالة التفصيل، وفصّل ذلك بالأمور الخمسة الواردة في خطابه.

وقد وقع في كلام المعربين لنهج البلاغة أنّ [ما] اسم [ليس] مؤخر، وأنّ [الإبلاغ] بدل مطابق له، إلّا أنّ هذا المبدل منه جاء مجملًا، به حاجة إلى التفصيل والبيان، وقد فصّلها الإمام(عليه السلام) بهذه الامور الخمسة.

والتفصيل من مقتضيات الخطاب التي يُستعان بها لإيضاح مضمون الكلام بتحديد دلالته، ولمّا كانت الأداة التفصيلية تابعًا من التوابع وهو البدل فقد اتسم بِسمَةِ الورود الإلتحاقي(٧٣) ؛ لأنّ وجوده يناط بوجود مبهم سابق في النص يستدعيه(٧٤).

ولمّا كان المبدل منه في خطاب الإمام(عليه السلام) اسمًا موصولًا وهو أحد المبهمات كما نعلم فلَمْ تكفِ صلته لإزالة إبهامه، ولا ذكر البدل وحده، بل كان بحاجة إلى تفصيل أكبر، حققته جملة المعطوفات التي جاءت بعد البدل.

ولا يخفى أنّ الإمام(عليه السلام) قد قام بتلك الوظائف كُلِّها، فأدّى ما حمّله الله، إذ إنّه بالغ في النصيحة، وأحيا الشريعة وأقام الحدود، وعَدَلَ في القسمة، ولعل غرضه من توظيف النفي بـ[ليس] المنتقضة بـ[إلاّ] هو التوكيد بقطع الأطماع الفاسدة والتوقع للتفضل في القسمة(٧٥).

رابعا: توظيف عطف البيان مرفوعا

ذكر اللغويون أنّ العطف في اللغة: هو الإمالة والثني والرجوع[٧٦]، قال الراغب (٥٠٢هـ): «العطف يُقال في الشيءِ إذا ثُنِيَ أحدُ طَرَفَيهِ إلى الآخرِ كعطفِ الغصنِ والوسادةِ والحَبلِ، ومنهُ قيلَ للرداءِ المَثني عطاف»[٧٧].

والبيان في اللغة: هو الكشف عن الشيء وهو أن يبين الشيء بيانًا إذا اتضح[٧٨]، واستبان الشيء ظهر[٧٩].

أمّا في الاصطلاح فقد أشار سيبويه إلى معنى العطف ومعنى النعت وأبان الفرق بينهما، فقال إنّ النعت يوضح منعوته ويفسره بحليةٍ أو علامةٍ لتبين الحال التي عليها الموصوف لتخصيصه بتقليل شيوعه في جنسه، أمّا عطف البيان فإنّه يوضح أو يخصص الذات نفسها[٨٠]، التي ليست بحليةٍ أو علامةٍ وإنّما بلفظ يدل عليها مباشرة، وهو عين معناها فهو بمنزلة التفسير للأول باسم آخر مرادف له يكون أشهر منه في العُرف والاستعمال من غير أن يتضمن حالة من حالات الموصوف[٨١].

فعطف البيان اسم غير مشتق ولا هو تحلية ولا نوع من أنواع الصفات ؛ لأنّه يجيء للبيان، وهو مفرّق بين الاسم الذي يجري عليه وبين ماله مثل اسمه، نحو قولنا: (رأيت زيدًا أبا عمرو)، و(لقيت أخاك بكرًا)[٨٢] وحدّه الجرجاني (ت٤٧١هـ) بقوله: «هو الاسم الذي يكون الشيء به أعرف، فيبين به غيره، كقولك مررت بأخيك زيدٍ، بيّنت الأخ بزيدٍ، وبزيدٍ أبي عبد الله، إذا كان معروفًا بكنيته، وبأبي عبد الله زيد، إذا كان معروفا بالاسم»[٨٣].

والفرق بين دلالة عطف البيان والبدل أن عطف البيان يؤتى به لإيضاح الذات نفسها والبدل – المطابق – له أغراض أخرى تختلف عن هذا تمامًا، ومنها الدلالة على ذات المتبوع بلفظ أخر يساويه في المعنى بحيث يقع اللفظان على ذات واحدة في حقيقتها، فحين يقتضي المقام إيضاح حقيقة الذات يتعين اللفظ لعطف البيان وحين

يقتضي المقام الدلالة على ذات المتبوع نفسها بلفظ آخر يساويه في المعنى يتعين في اللفظ الإبدال(٨٤).

نفهم ممّا تقدم أنّ دلالة عطف البيان عند النحويين هي الإيضاح والتفسير وإزالة الإيهام والشيوع من غير أن يتأثر بالعامل الذي قبله(٨٥)، فـ«المقصود في باب عطف البيان هو الأول، وإنّما نذكر الثاني للتفسير»(٨٦).

قد ورد توظيف عطف البيان مرفوعًا لدلالة التفسير والإيضاح في كتاب للإمام عليه السلام كان قد كتبه إلى معاوية جوابًا له، ومن هذا الكتاب قوله عليه السلام:

﴿وَذَكَرتَ أَنَّكَ زائِرِي فِي جَمعِ المُهَاجِرين وَالأَنصَارِ، وَقد انقَطَعتِ الهِجرَةُ يَومَ أُسِرَ أَخُوكَ، فَإِن كَانَ فِيكَ عَجَلٌ فَاسترِفِه(٨٧)، فَإِنّي إِن أَزُرْكَ فَذَلِكَ جَدِيرٌ أن يَكُونَ اللهُ إِنَّما بَعَثَنِي إِلَيكَ لِلنّقمَةِ مِنكَ، وَإِن تزُرِني فَكَمَا قالَ أَخو بَنِي أَسَدٍ:

مُستقبِلِينَ رِياحَ الصَّيفِ تَضرِبُهُم بِحاصِبٍ(٨٨) بَينَ أغوارٍ وَجُلمُودِ(٨٩)

وَعِندِي السَّيفُ الَّذِي أعضضتُهُ بِجَدِّكَ وَخَالِكَ وَأَخِيكَ فِي مَقَامٍ وَاحِدٍ. فَإِنَّكَ وَاللهِ مَا عَلِمتَ الأَغلفُ القَلبِ(٩٠)، المُقَارِبُ العَقلِ﴾(٩١).

جاء خطاب الإمام عليه السلام تكذيبًا لمعاوية إذ إنّه عليه السلام قال له: (في جمع من المهاجرين والأنصار) فليس معك مهاجر؛ لأنّ أكثر مَن معك ممّن رأى رسول الله صلى الله عليه وآله هم أبناء الطلقاء ومن أسلم بعد الفتح.

وقد قال رسول الله صلى الله عليه وآله: **﴿لَا هِجْرَةَ بَعْدَ الفَتحِ﴾(٩٢)**، وعبّر عليه السلام بالفتح بعبارة حسنة بليغة فيها تقريع لمعاوية وأهله بالكفر، فقد أكذبه عليه السلام بقوله: (وقد انقطعت الهجرة يوم أسر أخوك)، أي: إنّ أبا سفيان أُسر يوم الفتح ومعه ولده يزيد بن أبي سفيان أخو معاوية(٩٣)، إذ انقطعت الهجرة بعد فتح مكة فصارت دارًا للإسلام بعد ما

كانت دارًا للحرب[٩٤]، فعلى هذا فإنّ الذين معك ليسوا مهاجرين، وخطابه عليه السلام في معرض التذكرة له بذلك.

وقد أراد عليه السلام بقوله: (فإن كان فيك عجل فاسترفه)، أي: إن كنت متعجلًا في مسيرك إليّ فأطلب الرفاهية على نفسك في ذلك فإنك إنّما تتعجل إلى ما يضرك ؛ لأنّه أوضح له إني إن غزوتك في بلادك فخليق أن يكون الله بعثني للانتقام منك، فالسيف الذي عندي هو نفسه الذي أعضضته بجدك وخالك وأخيك في مقام واحد، وأكثر ما يأتي وزن (أفعلته) على أن يجعل على وزن (فاعل) وهو ها هنا من المقلوب، أي: أعضضت رؤوس أهلك به، كقولك: (قطع الحبل بالمرود). والأغلف القلب الذي لا بصيرة له، كأنّ قلبه في غِلاف، قال تعالى:

﴿**وَقَالُوا قُلُوبُنَا غُلْفٌ**﴾[٩٥]، أي: قلوبنا في أكنّة وأغطية وغلف والغُلْفُ هو الذي في معنى غلاف أو غطاء[٩٦].

والظاهر من خطابه عليه السلام أنّه وظف عطف البيان وهو قوله: (المقارب العقل) على خبر [إنّ]، وهو قوله (الأغلف القلب)، إذ إنّه عطفه بيانًا وتوضيحًا له.

وجاء عطفه هذا اسمًا معرفة يوافق المعطوف في المعنى ويخالفه في اللفظ، إذ إنّه أشهر منه في الاستعمال، فبهِ أُزيل الغموض وتم الإيضاح[٩٧]، فهذا النوع من التوابع يجري مجرى النعت في ظهور المتبوع وفي التوضيح والتخصيص[٩٨]، فهو يشبه الصفة في إيضاح متبوعه[٩٩] إن كان معرفة وإلاّ فهو مخصص له[١٠٠] والإيضاح في المعرفة «أمرٌ متفق عليه»[١٠١].

فالواضح أنّ قوله عليه السلام: (المقارب العقل) عطف بيان وهو اسم معرفة، وظِف تكرارًا لخبر (إنّ) في المعنى دون اللفظ ؛ لأنّه أوضح ذات المتبوع نفسها، فهو ليس بحليةٍ تبين حال الموصوف، وإنّما هو لفظ دلّ على متبوعه مباشرة، وهو عين معناه، فهو

بمنزلة التفسير للاسم الأول باسم آخر مرادف له، وأشهر منه في العُرف والاستعمال[١٠٢].

والذي يبدو أنّ غرض الإمام عليه السلام في توظيف هذا العطف هو بيان أنّ معاوية مِن الذين ران الله على قلوبهم بما كسبوا من الحرام والآثام[١٠٣]، فقد جرى قوله عليه السلام: (المقارب العقل) مجرى الاسم الذي ليس بحليةٍ ولا فعل ولا نسب على متبوعه فبيّنه كما تبيّن هذه الأشياء التي هي صفات ما يجري عليه[١٠٤]، لأنّه وقع لبيان وتوضيح وتفسير حال متبوعه.

والمتأمل لقول الإمام عليه السلام: (الأغلفُ القلبِ المقاربُ العقلِ) يلحظ أنّ المتبوع جاء بصيغة أفعل التفضيل المحلى بـ[ال] الذي لا يحتاج إلى مفضل عليه، وفي هذا دلالة على أنّ معاوية بلغ المدى في غُلْفِ قلبه، وعلى الرغم من هذه الحقيقة التي بدت وكأنّها لا تحتاج إلى مَزيد بيانٍ إلاّ أنّ فارس الفصاحة لم يُعييهِ أن يزيدها بيانا فقال: (المقارب العقل). والواضح أنّ الإمام عليه السلام استعمل هنا صيغة اسم الفاعل ليدلل على أن هذه الصفة ثابتة راسخة في صاحبها وهو معاوية.

خامسا: توظيف عطف النسق مرفوعا

لا يخالف عطف النسق غيره من التوابع من حيث إنّ اللغويين وضعوا حدًا له، وقد بيّنا أنّ العطف في اللغة: هو الإمالة والثني والرجوع إلى الشيء بعد الانصراف عنه[١٠٥]. قال الجوهري (٣٩٣ه): «عطفتُ: أي مِلتُ، وعطفتُ العودَ فانعطفَ، وعطفتُ الوسادةَ ثنيتها»[١٠٦]، أمّا النسق فهو «من كُلّ شيءٍ ما كان على طريقة نظامٍ واحدٍ عام في الأشياء، وقد نسَّقتهُ تنسيقا، ويخفف فيقال نَسَقْتُه نَسَقا»[١٠٧]، والنَسْق بالتسكين هو مصدر نسقتُ الكلام إذا عطفتَ بعضه على بعض[١٠٨].

أمّا في الاصطلاح فقد ذكر النحويون أنّ مصطلح العطف قد اُستُعمِل في تسمية بابين من أبواب التوابع هما: عطف البيان المتقدم ذكره وعطف النسق. فقد شاع عندهم

أنّ العطف يشمل هذين البابين إلاّ أن يراد واحد منهما فيسمى بتسميته الخاصة به. والناظر في كتاب سيبويه يجده لم يعرّف عطف النسق إلاّ أنّه ذكره بعنوان الشِركة أو الشريك، إذ هو عنده إشراك الثاني في حكم الأول بتأثير العامل، قال: «وتقول: هذا ضاربُ زيدٍ وعمروٍ إذا اشركت بين الآخر والأوّل في الجارِّ، لأنّه ليس في العربية شيءٌ يعمل في حرف فيمتنع أن يشرك بينه وبين مثله»[١٠٩].

ويعد كتاب (معاني القرآن) للفرّاء (ت٢٠٧هـ) أقدم كتاب نحوي وصل إلينا استعمل فيه مصطلح النسق[١١٠]، واستعمل له مصطلحات أخرى منها: الرَدّ[١١١]، والعطف[١١٢]، وكان يعبّر عنه أحيانًا بالكر[١١٣]، وقد حدّ ابن الحاجب عطف النسق بقوله: «تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه، يتوسط بينه وبين متبوعه أحد الحروف العشرة»[١١٤].

ووظيفة حرف العطف أن يدخل الثاني في عمل الأول، أي: إشراك المعطوف والمعطوف عليه في الإعراب، والنظر في ذلك إلى المعنى ؛ لأنّه «لا يُتَصّور اشراك بين شيئين حتى يكون هناك معنى يقع ذلك الإشراك فيه»[١١٥]، فمثلاً يؤتى بالواو لتأدية معنى جمع حكمين، وذلك إذا كان طرحها يحتمل الإضراب عن الحكم الأول، كما في قولك: أعطيت زيدًا ومحمدًا، فالواو اشركت بين الثاني والأول في الحكم، فإذا طرحت الواو دلّ الكلام على أنك أعطيت محمدًا وأضربت عن الحكم الأول[١١٦].

ولم يكن تنوع الأدوات العاطفة، أو الحروف الرابطة، إلّا لأنّ لكُلّ منها معنى، كما بيّنها النحويون[١١٧]، وهذه الحروف تحقق بربطها ما بعدها بما قبلها في علاقات تركيبية دلالية[١١٨].

ولمّا كانت الواو أكثر من سواها ورودًا وتوظيفًا في خطاب الإمامة ارتأى الباحث أن تكون هي الأولى بالأخذ بها مثالًا لتحليله والوصول لقصده عليه السلام، وبيان الدلالة في توظيفها نحويًا في خطابه عليه السلام.

جاء في خطبةٍ لهعليه السلام بعد انصرافه من صفين بدأها بحمد الله ثم ذكر فيها الرسول الأعظمصلى الله عليه وآله وعظّمه بما جاء به، وأشار إلى دينه المشتمل على تعريف كيفية سلوك الصراط المستقيم، وفيها يذكر آل النبيصلى الله عليه وآله، إذ قالعليه السلام:

هُمْ مَوْضِعُ سِرِّهِ وَلَجَأُ[119] أَمْرِهِ، وَعَيْبَةُ[120] عِلْمِهِ، وَمَوْئِلُ[121] حُكْمِهِ، وَكُهُوفُ[122] كُتُبِهِ، وَجِبَالُ دِينِهِ، بِهِمْ أَقَامَ انْحِنَاءَ ظَهْرِهِ، وَأَذْهَبَ ارْتِعَادَ فَرَائِصِهِ[123]﴾[124].

لم يختلف اثنان من الشارحين في أنّ المراد بالضمير (هم) أهل البيتعليهم السلام، وإنّما الخلاف في الضمائر التي في (سره، وأمره، وعلمه، وحكمه، وكتبه، ودينه، وظهره، وفرائصه). فَمِن الشارحين مَن قال: إنّها للهّ ما عدا ضمير ظهره، وفرائصه فإنهما لرسول اللهصلى الله عليه وآله، ومَنهم مَن قال: كُلّها للدين، وقال ثالث: ترجع بكاملها لرسول اللهصلى الله عليه وآله، والأرجح أنّ الضمائر تعود لرسول اللهصلى الله عليه وآله، ما عدا ظهره وفرائصه، فإنّهما يعودان للدين لتقدم ذكره في قول الإمامعليه السلام: (وجبال دينه)، ولقرب الضمير منه[125].

نلحظ مما تقدّم أن توظيف (الواو) في خطاب الإمام قد جمعت علاقات توافقية بين المعطوف والمعطوف عليه، أي يدخل الثاني في حكم الأول في الأمر العام[126].

والذي يبدو أنّ هذا الاشتراك أو العطف، إنّما يقوم بروابط لغوية هي دوال على علاقات نحويّة، يتمثل فيها التكامل بين عناصر التركيب وتعمل هذه الروابط على توجيه حركة تلك العناصر، فقد تعمل على إحداث التكامل التوافقي بين عناصر الكلام[127].

ولو أعدنا النظر إلى المتعاطفات بـ(الواو) في خطاب الإمامعليه السلام نجد أنّها كُلّها معرفة، وهذا ما اشترطه النحويون في حكم المعطوف والمعطوف عليه، إذ بيّنوا أنّ المعرفة لابُدَّ أن تُعطف على معرفة، كما أنّ النكرة لابُدّ أن تُعطف على نكرة، قال الرضي (ت٦٨٦ هـ): «إنّ المعطوف في حكم المعطوف عليه، أنّ كُلّ حكم يثبت للمعطوف

عليه –مطلقا– يجب ثبوته للمعطوف، حتى لا يجوز عطف المعرفة على النكرة وبالعكس»[١٢٨].

إنّ استعمال الإمام عليه السلام لحرف العطف الواو –وهو الذي يفيد مطلق الجمع بين المعطوف والمعطوف عليه– إنّما جاء في غاية الحُسن والبهاء، إذ إنّه عليه السلام عطف المفرد على المفرد في خمسة مواضع، وهذه المواضع كلها جُمِّلت بالاستعارة، وهذا دليلٌ بيّن على ذلك الرصف الأعلى والسبك الأرفع، إذ إنّه لم يَفُته عليه السلام أن يعطف استعارة على غيرها، والذي يدلّ على ما ندعيه أنّه عليه السلام حافظ على تلك الوتيرة النصيّة حينما عطف في الجمل كنايةً على كنايةٍ.

ويمكن القول إنّ الإمام عليه السلام في الاستعارة عطف المفرد على المفرد ؛ ذلك أنّ الاستعارة لا تحتاج بالضرورة إلى جملة، أمّا في عطفه الجملة على أختها [بِهِم أَقَامَ انحِناءَ ظَهرِهِ وَأَذهَبَ ارتِعادَ فَرَائِصِهِ] فقد استعمل الكناية، والظاهر أنّ الكناية لا تقوم إلّا في الجمل[١٢٩].

الخاتمة ونتائج البحث

بعد المشارفة على خاتمة هذه الرحلة المتواضعة في ميدان بحث التوظيف النحويّ للمرفوع بالتبعية في خطاب الإمامة في نهج البلاغة، لا بُدَّ مِن أن أذكر النتائج التي توصل إليها البحث، وهي كالآتي:

١) جسّد الإمام عليه السلام بشكل جليّ وواضح ما نُسبَ مِن ريادة للدرس اللساني الحديث لفكرة المثلث الدلالي (الفكرة، والدال، والمدلول)، إذ خرج من القصد إلى التقصّد بالمقصود به، فالقصد يمثل الفكرة، والتقصّد يمثل الدال، والمقصود به يمثل المدلول.

٢) لم يقف هذا العمل عند حدود التحليل التي يمارسها كثير من الباحثين، وإنّما تجاوز هذه المرحلة فدرس التوظيف النحويّ، وقضية التوظيف تجيب عن السؤال الآتي: لِمَ استعمل الإمام عليه السلام هذا التوظيف دون غيره، وقد بيّنتُ ذلك في مواضعه.

٣) كشف البحث العلاقة بين التوظيف والإفهام، وهي مسألة تجاوزت التوظيف والفهم، وعن طريق البناء الصرفيّ يتجلى الفرق بين إِفْعَال وفَعْل، فالإمام عليه السلام كان يُفهم الآخر بمغزى الخطاب.

٤) إنّ الدلالات المتعددة للتوابع في نهج البلاغة تجعل من الصعوبة وضع تعريف جامع مانع للتوابع يعتمد على الدلالة والوظيفة، وإنما جمع النحويون التوابع الخمسة في باب واحد على أساس مسألة لفظية بحتة، وهي مسألة المطابقة في العلامة الإعرابية، وبناءً على رؤية النحويين للتوابع فإن التوابع من القرائن اللفظية وليست معنوية، في حين أن لكل تابع منها دلالات مغايرة تؤدي وظيفة مختلفة عن غيره.

٥) لقد كان خطاب الإمامة موظفًا توظيفًا دقيقًا جدًا، وكان هذا التوظيف ذا مغازٍ لا يُعَبرُ عن المقصود إلّا بها، والبيّن في كُلِّ تلك النصوص أنّ التوكيد بكل طرائقه قد علاها، وما ذلك إلا دليلٌ على إنكار القوم لإمامته وأنّهم سادرون في غيّهم ورفضهم له ولولده عليهم السلام.

هوامش البحث

١) ينظر: نهج البلاغة، من خطبة الشريف الرضي، (شرح ابن أبي الحديد: ١/ ٢٨).
٢) ينظر: شرح نهج البلاغة (محمد عبده): ١/ ٧.
٣) ينظر: علم الدلالة (فريد عوض حيدر): ٤٣ – ٤٤.
٤) ينظر: الدلالة النحويّة في كتاب سيبويه: ١/ ٣.
٥) ينظر: النحو القرآني الدلالي: ٣١.
٦) ينظر: نهج البلاغة من خطبة الشريف الرضي (شرح ابن أبي الحديد: ١/ ٢٨).
٧) كتاب العين: ٢/ ٧٨، باب (العين والتاء والباء).
٨) الأصول في النحو: ٢/ ١٩.
٩) الحدود في علم النحو: ٣٩.
١٠) شرح المقدمة المحسبة: ٢/ ٤٠٧.
١١) الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها (باب معاني الكلام): ١٤٦.
١٢) سورة المجادلة، الآية: ٣.
١٣) سورة النساء، الآية: ٩٢.
١٤) معارج الأصول: المحقق الحليّ: ١/ ٦٨، وينظر: الذريعة إلى أصول الشريعة (السيد المرتضى): ١/ ١٣١، وينظر: المبسوط للشيخ الطوسي: ٨/ ٩، وله أيضاً (عدة الأصول): ١/ ٢٣٦، ونهاية الأفكار (ضياء العراقي): ١/ ٣٤٢.
١٥) اللغة العربية معناها ومبناها: ٢٠٤.
١٦) اللُمع في العربية: ١٦٠.
١٧) شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية: ٢/ ٢١٧.
١٨) شرح الرضي على الكافية: ٢/ ٣٧٩.
١٩) معاني النحو: ٣/ ١٨٥.

٢٠) كتاب العين: ٥/ ٣٩٧، باب [الكاف والدال و(و ا ي د) معهما ك. و. د].
٢١) لسان العرب: ٣/ ٤٦٦، مادة (وكد).
٢٢) شرح الرضي على الكافية: ٢/ ٣٥٧.
٢٣) المقدمة الجزولية في النحو: ٧٣.
٢٤) ينظر: الفصول الخمسون: ٣٥.
٢٥) ينظر: النحو الوافي: ٣/ ٥٠٣.
٢٦) ينظر: معاني النحو: ١/ ١٧.
٢٧) ينظر: الأصول في النحو: ٢/ ٢٠ – ٢١، واللمع في العربية: ١٦٥، وشرح قطر الندى: ٤٩١ – ٤٩٩.
٢٨) أنفُ كُلّ شيءٍ: مُقدمه وأوله وطرفه، ينظر: المحكم والمحيط الأعظم: ١٠/ ٤٨٣، مادة (أ ن ف)، وينظر: حدائق الحقائق: ٢/ ٥٦٩.
٢٩) نهج البلاغة، من الكتاب: ٦٤ (شرح ابن أبي الحديد: ١٧/ ١٦٢).
٣٠) شرح المفصل (التخمير): ٢/ ٢٢١.
٣١) شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٣/ ١٠٣.
٣٢) الكتاب: ٢/ ٣٥٠.
٣٣) ينظر: منهاج البراعة للخوئي: ٢٠/ ٥٧٦.
٣٤) ينظر: الدلالة النحويّة في كتاب سيبويه: ١/ ٣٠٩.
٣٥) شرح التسهيل: ٣/ ١٥٢.
٣٦) ينظر: شرح نهج البلاغة للبحراني: ٥/ ٩٢٢.
٣٧) ينظر: الدلالة النحويّة في كتاب سيبويه: ١/ ٣٠٩.
٣٨) همع الهوامع: ٣/ ١٣٦.
٣٩) ينظر: شرح نهج البلاغة للبحراني: ٥/ ٩٢٢.
٤٠) لسان العرب: ٢/ ٩٩، مادة (نعت).
٤١) اللمع في العربية: ١٦١.

٤٢) شرح المفصل لابن يعيش: ٢/ ٢٣٢.
٤٣) شرح الرضي على الكافية: ٢/ ٢٨٣.
٤٤) شرح التصريح على التوضيح: ٢/ ١٠٨، وينظر: أوضح المسالك: ٣/ ٢٧٠، وينظر: شرح ابن عقيل: ٢/ ١٧٨.
٤٥) ينظر: شرح قطر الندى: ٤٨٣ – ٤٨٤.
٤٦) ينظر: منهاج البراعة (للخوئي): ٩/ ٣٧ – ٤١.
٤٧) نهج البلاغة، من الخطبة: ١٤٧ (شرح ابن أبي الحديد: ٩/ ٧١).
٤٨) ينظر: شرح النهج للبحراني: ٣/ ٥٠١، وينظر: شرح النهج لابن أبي الحديد: ٩/ ٧٢ – ٧٣.
٤٩) الأصول في النحو: ١/ ٢٣.
٥٠) ينظر الدلالة النحويّة في كتاب سيبويه: ١/ ٢٨٤.
٥١) ينظر: شرح النهج لابن أبي الحديد: ٩/ ٧٣.
٥٢) ينظر مادة (بدل): في العين: ١/ ٤٥، وجمهرة اللغة: ١/ ٣٠٠، وأساس البلاغة: ١/ ٥٠، ولسان العرب: ١١/ ٤٨.
٥٣) سورة القلم، الآية: ٣٢.
٥٤) ينظر: الكتاب: ١/ ١٥٠ وما بعدها.
٥٥) تسهيل الفوائد: ١٧٢.
٥٦) ينظر: شرح ابن عقيل: ٣/ ١٨٢.
٥٧) ينظر: أسرار العربية: ٢٤٤.
٥٨) ينظر: شرح ابن عقيل: ٢/ ٢٤٩، وحاشية الصبان: ٣/ ١٢٤، والتحفة السنية في شرح الآجرومية: ١٣٤ – ١٣٥.
٥٩) الكتاب: ١/ ١٥١، والتوابع في كتاب سيبويه: ٥٦.
٦٠) الكتاب: ١/ ١٥١.
٦١) ينظر: شرح التصريح على التوضيح: ٢/ ١٥٦.

٦٢) ينظر: الكتاب: ١/ ١٥١ و١٦٢.
٦٣) ينظر: المقتضب: ٤/ ٢٩٧.
٦٤) الأصول في النحو: ٢/ ٤٧.
٦٥) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٣/ ٦٤، وينظر: شرح الرضي على الكافية: ٢/ ٣٨٤.
٦٦) ينظر: البسيط في شرح الجمل: ١/ ٣٩٢ – ٣٩٣، وشرح ابن عقيل: ٣/ ١٨٣.
٦٧) (٦٧) ينظر: الكتاب: ١/ ١٥٠ وما بعدها.
٦٨) ينظر: الدلالة النحويّة في كتاب سيبويه: ١/ ٢٩٨ – ٣٠١، وينظر: التوابع في نهج البلاغة: ١٨٦.
٦٩) التقييد بالتوابع في القرآن الكريم: ١٠٣.
٧٠) ينظر: شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد: ٧/ ١١١.
٧١) نهج البلاغة، من الخطبة: ١٠٤ (شرح ابن أبي الحديد: ٧/ ١١٠).
٧٢) ينظر: شرح النهج للبحراني: ٣/ ٤١٨ – ٤١٩.
٧٣) ينظر: الإجمال والتفصيل في التعبير القرآني: ١٧٩.
٧٤) ينظر: التوابع في نهج البلاغة: ١٨٩.
٧٥) ينظر: منهاج البراعة (للخوئي): ٧/ ٥٣٠.
٧٦) ينظر: كتاب العين: ٢/ ١٧ – ١٨ باب العين والطاء والفاء، وينظر: لسان العرب: ٩/ ٤٩، مادة (عطف).
٧٧) المفردات في غريب القرآن: ٣٥١ مادة (عطف).
٧٨) ينظر: مجمل اللغة: ١/ ١٤١، وينظر: مقاييس اللغة: ١/ ٣٢٧، وينظر: مختار الصحاح: ٤٣، مادة (بين).
٧٩) ينظر: لسان العرب: ١٣/ ١٥٧ فصل الدال المهملة.
٨٠) ينظر: الكتاب: ٢/ ١٨٤.
٨١) ينظر: الدلالة النحويّة في كتاب سيبويه: ١/ ٣١٢ – ٣١٣.

٨٢) ينظر: الأصول في النحو: ٢/ ٤٥.
٨٣) شرح الجُمَل في النحو: ٢٦٧.
٨٤) ينظر: النحو الوافي: ٣/ ٥٤٩.
٨٥) ينظر: الدلالة النحوية في كتاب سيبويه: ١/ ٣١٦.
٨٦) شرح المفصل (التخمير): ٢/ ١٢٥
٨٧) واسترفه: أي طب نفسًا وكن في رفاهية وسعة هذا التعجيل. حدائق الحقائق: ٢/ ٥٧٠.
٨٨) ريح حاصب تقشر الحصى من وجه الأرض، وأرض جلمدة ذات حجارة الغار المنخفض من الأرض، ينظر: جمهرة اللغة: ١/ ٢٢٣، و٣/ ٢٥٠.
٨٩) قال ابن أبي الحديد: «كنت اسمع أنّ هذا البيت من شِعر بشر بن أبي خازم الأسديّ، والآن تصفحت شعره فلم أجده ولا وقفت بعد على قائله» شرح النهج لابن أبي الحديد: ١٨/ ١٩٥.
٩٠) الأغلف القلب أن القلب كأنه في غلاف يمنعه عن تدبر ما يرد عليه وينبو عن استماع الحق فلا يعي شيئا. المقارب العقل، يقال هذا الأمر هو أمر مقارب بالكسر اذا كان سهلًا هينا لا عظم له ولا قدر. ينظر: حدائق الحقائق في شرح نهج البلاغة: ٢/ ٥٧٠.
٩١) نهج البلاغة، من الكتاب: ٦٤ (شرح ابن أبي الحديد: ١٧/ ١٦٢).
٩٢) ينظر: صحيح البخاري، كتاب الجهاد والسير، باب: فضل الجهاد (٢٧٨٣) وصحيح مسلم، كتاب الإمارة، باب: المبايعة بعد فتح مكة (١٨٦٤)
٩٣) يزيد بن أبي سفيان أخو معاوية وكان أفضل بني أبي سفيان وأمه أم الحكم بنت نوفل ويكنى أبا خالد توفي سنة ١٩ هـ، ينظر: حدائق الحقائق ٢/ ٥٧٠.
٩٤) ينظر: شرح نهج البلاغة للبحراني: ٥/ ٩٢٢، وينظر: شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد: ١٨/ ١٩٤ – ١٩٥.
٩٥) سورة البقرة، الآية: ٨٨.

٩٦) ينظر: جامع البيان: ٢/ ٣٢٤، وينظر: تفسير السمعاني ١/ ١٠٧.
٩٧) ينظر: الدلالة النحويّة في كتاب سيبويه: ١/ ٣١٦.
٩٨) ينظر: تسهيل الفوائد: ١٧١.
٩٩) ينظر: شرح ابن عقيل: ٢/ ٢١٨.
١٠٠)ينظر: حاشية الخضري: ٢/ ٥٩.
١٠١)أوضح المسالك: ٣/ ٣٢.
١٠٢)ينظر: الدلالة النحويّة في كتاب سيبويه: ١/ ٣١٩.
١٠٣)ينظر: في ظلال نهج البلاغة: ٥/ ٥٤٦.
١٠٤)ينظر: الإيضاح العضدي: ٢٨١.
١٠٥)ينظر: لسان العرب، ٩/ ٢٤٩، مادة (عطف).
١٠٦)الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية: ٤/ ١٤٠٥، مادة (عطف).
١٠٧)تهذيب اللغة: ٨/ ٣١٣، باب القاف والسين.
١٠٨)ينظر: لسان العرب، ١٠/ ٣٥٣ (نسق)، وينظر: مختار الصحاح، ٦٥٧ (نسق).
١٠٩)الكتاب: ١/ ١٦٩.
١١٠)ينظر: معاني القرآن: للفرّاء: ١/ ٤٤ و٥٩ و٧٢ وج ٢/ ٦٨ و٧٠.
١١١)المصدر نفسه: ١/ ٩٦ و١٦٤ و٣٧٢ وج ٢/ ١١١ و١٢١ و١٩٩.
١١٢)المصدر نفسه: ١/ ٢٧ و٣٤ و٥٣ و٩٨ و١٣٦ و٢٥٠، وج ٢/ ١٩٤.
١١٣)المصدر نفسه: ٢/ ٢٠٩.
١١٤)شرح الرضي على الكافية: ٢/ ٢٦٥.
١١٥)دلائل الإعجاز: ٢٤٠.
١١٦)ينظر: معاني النحو: ٣/ ٢٢٠، وينظر: الدلالة النحويّة في كتاب سيبويه: ١/ ٣٢٣.
١١٧)ينظر: الأصول في النحو: ٢/ ٥٥ – ٥٩.
١١٨)ينظر: الدلالة النحويّة في كتاب سيبويه: ١/ ٣٢٣.

١١٩)اللجأ: «لجأ فلان إلى كذا ملجأ ولجأً.. وألجأه إلى كذا: اضطره إليه إذا حصنته في ملجأ» المحيط في اللغة: ٧/ ١٨٠

١٢٠)«العيبة معناها في كلام العرب: التي يجعل فيه الرجل أفضل ثيابه وحُرَّ متاعه وأنفسه عنده» الزاهر في معاني كلمات الناس: ٢/ ٥٨ مادة (عيبة).

١٢١)«وأل إلى المكان وواءل مواءلة وهذا موئل القدم. وهو موائل منه: خائف. وواءل الطائر مواءلة وهي ملاوذته بشيء مخافة الصقر» أساس البلاغة: ٢/ ٣١٦. مادة (وأل).

١٢٢)«الكهف مغارة في الجبل إلاّ أنّه أوسع منها... ويقال فلان كهف فلان، أي ملجأ، ويقال فلان كهف أهل» لسان العرب: ٩/ ٣١٠، مادة (كهف).

١٢٣)«الفريصة: لحمة عند نغض الكتف في وسط الجنب. وفريصة الرقبة في الحديث: عروقها»، المحيط في اللغة: ٨/ ١٣١ (فريصة).

١٢٤)نهج البلاغة، من الخطبة: ٢ (شرح ابن أبي الحديد: ١/ ٨٧).

١٢٥)ينظر: في ظلال نهج البلاغة: ١/ ١٦٠ – ١٦١.

١٢٦)ينظر: شرح ابن عقيل، ٢/ ٢٤٤ – ٢٢٥.

١٢٧)ينظر: اللسانيات المجال والوظيفة والمنهج: ٢٢٩ – ٢٣٠.

١٢٨)شرح الرضي على الكافية: ٢/ ٣٣٨.

١٢٩)ينظر: البلاغة فنونها وأفنانها (علم البيان والبديع): ١٨١ و٢٤٧.

المصادر والمراجع

- **القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم**

١) الإجمال والتفصيل في التعبير القرآني، سيروان عبد الزهرة هاشم، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب جامعة الكوفة ٢٠٠٦م.

٢) أساس البلاغة، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (٥٣٨هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.

٣) أسرار العربية، لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن سعيد الأنباري (٥٧٧ه)، تحقيق: محمد بهجت البيطار، مطبعة الترقي، مطبعة المجمع العلمي العربي بدمشق، ١٩٥٧م.

٤) الأصول في النحو، لأبي بكر محمد بن سهل بن السّراج النحويّ البغداديّ (٣١٦ه)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة للنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، ط٤، ١٤٢٠ه – ١٩٩٩م.

٥) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام الأنصاري (٧٦١هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع بيروت –لبنان، د.ت.

٦) الإيضاح العضدي، أبو علي الفارسيّ (٢٨٨ - ٣٧٧ هـ)، تحقيق: د. حسن شاذلي فرهود (كلية الآداب - جامعة الرياض)، ط١، ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م.

٧) البسيط في شرح جمل الزجاجي، لابن أبي الربيع عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله القرشي (٦٨٨ه)، تحقيق ودراسة: عيّاد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٠٧ه – ١٩٨٦م.

٨) البلاغة فنونها وأفنانها (علم البيان والبديع)، فضل حسن عباس، دار الفرقان للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، ط١١، ٢٠٠٧م.
٩) التحفة السنية في شرح الآجرومية، محمد محيي الدين عبد الحميد، دار المتقين للثقافة والعلوم والطباعة والنشر، بيروت – لبنان، ط١، ٢٠١٢م.
١٠) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، جمال الدين بن مالك الأندلسي (٦٧٢ه)، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، مصر، ١٣٨٧ه – ١٩٦٧م.
١١) تفسير السمعاني، أبو المظفر، منصور بن محمد بن عبد الجبار ابن أحمد المروزى السمعاني التميمي الحنفي ثم الشافعي (٤٨٩هـ)، تحقيق: ياسر بن إبراهيم وغنيم بن عباس بن غنيم، دار الوطن، الرياض – السعودية ط١، ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م.
١٢) التقييد بالتوابع في القرآن الكريم، شاكر شنيار بديوي، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة بغداد١٩٩٦م.
١٣) تهذيب اللغة، محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (٣٧٠هـ)، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي – بيروت ط١، ٢٠٠١م.
١٤) التوابع في كتاب سيبويه، عدنان محمد سلمان، الناشر: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي – بغداد، ١٩٩١م.
١٥) التوابع في نهج البلاغة، وداد حامد عطشان، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة الكوفة ٢٠٠٧م.
١٦) جامع البيان عن تأويل آي الرحمن المعروف بتفسير الطبري، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري (٣١٠ه)، ضبط وتعليق: محمود شاكر، دار إحياء التراث العربي للطباعة والنشر، بيروت- لبنان، ط١، ١٤٢١ه-٢٠٠١م.
١٧) جمهرة اللغة، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي البصري (٣٢١هـ)، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين – بيروت، ط١، ١٩٨٧م.

١٨) حاشية الخضري على شرح ابن عقيل، الشيخ محمد الدمياطي الخضري (١٢٨٧ه)، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ١٣٥٩ه – ١٩٤٠م.
١٩) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، لأبي العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (١٢٠٦هـ)، دار الكتب العلمية بيروت–لبنان، ط١، ١٤١٧ هـ -١٩٩٧م
٢٠) حدائق الحقائق في شرح نهج البلاغة، للعلّامة قطب الدين الكيذري أبي محمد بن الحسين بن الحسن البيهقي من أعلام القرن السادس الهجري، تحقيق: عزيز الله العطاردي، مطبعة اعتماد، قُم المقدسة، ط١، ١٤١٦ه.
٢١) الحدود في علم النحو، علي بن عيسى بن علي بن عبد الله، أبو الحسن الرماني المعتزلي (٣٨٤ هـ)، المصدر: المكتبة الشاملة.
٢٢) الدلالة النحويّة في كتاب سيبويه، صباح عبد الهادي كاظم، دار الفراهيدي للنشر والتوزيع، بغداد – العراق، ط١، ٢٠١٢م.
٢٣) دلائل الإعجاز، لأبي بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني (٤٧١ه)، قرأه وعلّق عليه: أبو فهر محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، المؤسسة السعودية بمصر، القاهرة، ط٣، ١٤١٣ه – ١٩٩٢م.
٢٤) الذريعة في أصول الشريعة، (الشريف المرتضى) علي بن الحسين الموسوي (٤٣٦هـ)، تقديم وإشراف: الشيخ جعفر سبحاني، تحقيق: اللجنة العلمية في مؤسسة الإمام الصادق – طبع ونشر مؤسسة الامام الصادق – إيران.
٢٥) الزاهر في معاني كلمات الناس، محمد بن القاسم بن محمد بن بشار، أبو بكر الأنباري (٣٢٨هـ)، تحقيق: حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط١، ١٤١٢هـ -١٩٩٢م.
٢٦) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، القاضي بهاء الدين ابن عقيل عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (٧٦٩هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع للنشر والتوزيع، القاهرة – مصر، ٢٠٠٩م.

٢٧) شرح تسهيل الفوائد، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (٦٧٢هـ)، تحقيق: عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان ط١، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
٢٨) شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد (٩٠٥هـ)، دار الكتب العلمية -بيروت- لبنان، ط١، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.
٢٩) شرح الجمل في النحو، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني (٤٧١هـ)، تحقيق ودراسة: خديجة محمد حسين، جامعة أم القرى، مكة الكرمة، ١٤٠٨ه.
٣٠) شرح الرضي على الكافية، محمد بن الحسن الرضي الاستراباذي نجم الدين (٦٨٦هـ)، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ١٩٩٦ م.
٣١) شرح قطر الندى وبلُّ الصدى، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (٧٦١هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الغدير للطباعة والنشر، ط١، ١٤٣٢ه.
٣٢) شرح كتاب سيبويه للسيرافي، أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (٣٦٨هـ)، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ٢٠٠٨ م.
٣٣) شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية في علم اللغة العربية، جمال الدين عبد الله بن هشام الأنصاري(٧٦١ه)، دراسة وتحقيق: هادي نهر، مطبعة الجامعة، بغداد، ١٣٩٧ه – ١٩٧٧م.

٣٤) شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير، لصدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي(٦١٧ه) تحقيق: عبد الرحمن بن سلمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت – لبنان، ط١، ١٩٩٠م.
٣٥) شرح المفصل في صنعة الإعراب لابن يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (٦٤٣هـ)، إدارة الطباعة المنيرية، مصر، بتحقيق: مشيخة الأزهر.
٣٦) شرح المقدمة المحسبة، لطاهر بن أحمد بن بابشاذ (٤٦٩ه)، تحقيق: خالد عبد الكريم، المطبعة العصرية – الكويت، ط١، ١٩٧٧ م.
٣٧) شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد المعتزلي، عبد الحميد بن هبة الله بن محمد بن الحسين بن أبي الحديد، أبو حامد، عز الدين (٦٥٦ه)، تحقيق: محمد إبراهيم، دار الكتاب العربي، بغداد، ط١، ١٤٢٨ه -٢٠٠٧م
٣٨) شرح نهج البلاغة لكمال الدين ميثم بن علي بن ميثم البحراني (٦٧٩ه)، دار الحبيب للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، ط٢، ١٤٣٠ه.
٣٩) شرح نهج البلاغة محمد عبده (١٩٠٥ه)، منشورات الفجر للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان – بيروت، ١٤٣٠ه – ٢٠١٠م.
٤٠) الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين، (٣٩٥هـ)، الناشر: محمد علي بيضون، ط١، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.
٤١) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، الناشر: دار العلم للملايين – بيروت، ط٤، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.
٤٢) صحيح البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (٢٥٦ه)، دار ابن كثير للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق-بيروت، ط١، ١٤٢٣ه- ٢٠٠٢م.

٤٣) صحيح مسلم، أبو الحسين مسلم بن الحجاج القُشيري النيسابوري (٢٦١ه)، دار الحديث للطباعة والنشر والتوزيع، ط١، ١٤١٢ه – ١٩٩١م.
٤٤) عدة الأصول أبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي (٤٦٠ه)، تحقيق: محمد رضا الأنصاري القمي، ط١، ١٤١٧ه. المطبعة ستاره – قم.
٤٥) علم الدلالة دراسة نظرية وتطبيقية، فريد عوض حيدر، مكتبة الآداب للنشر والتوزيع، ٢٠٠٥م.
٤٦) الفصول الخمسون، لأبي الحسين زين الدين يحيى بن عبد المعطي المغربي(٦٣٨ه)، تحقيق ودراسة: محمود محمد الطناحي، مطبعة عيسى البابي الحلبي، ١٩٧٧م.
٤٧) في ظلال نهج البلاغة، العلّامة محمد جواد مغنية (١٤٠٠ه)، وثق أصوله وحققه وعلق عليه: سامي الغُريري، مؤسسة دار الكتاب الإسلامي، ط١، ١٤٢٥ه – ٢٠٠٥م.
٤٨) الكتاب، كتاب سيبويه، أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر(١٨٠ه)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر والتوزيع، ط٣، ١٤٠٨ه – ١٩٨٨م.
٤٩) كتاب العين، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (١٧٠هـ) تحقيق: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، الناشر: دار ومكتبة الهلال.
٥٠) لسان العرب، محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي (٧١١هـ)، تحقيق: عبد الله علي الكبير، ومحمد أحمد حسب الله، وهاشم محمد الشاذلي، دار المعارف، القاهرة.
٥١) اللسانيات المجال والوظيفة والمنهج، سمير شريف أستيتة، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن- اربد، ط١، ١٤٢٥ه – ٢٠٠٥م.
٥٢) اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، ط٥، ١٤٢٧ه – ٢٠٠٦م.

٥٣) اللمع في العربية، لأبي الفتح عثمان بن جنيّ (٣٩٢ه)، تحقيق: حامد المؤمن، منشورات جمعية منتدى النشر، النجف الأشرف، ط١، ١٤٠٢ه – ١٩٨٢م.
٥٤) المبسوط في فقه الإمامية، للشيخ أبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي (٤٦٠ه)، تعليق: محمد تقي الكشفي، وتصحيح: محمد باقر البهبودي، طبعته المكتبة المرتضوية، سنة ١٣٨٧ هـ.
٥٥) مجمل اللغة، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (٣٩٥هـ)، دراسة وتحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، دار النشر: مؤسسة الرسالة – بيروت ط٢، ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦ م.
٥٦) المحكم والمحيط الأعظم، لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (٤٥٨ هـ)، فهرسه ونقحه: عبدالفتاح السيد سليم، وفيصل الحفيان، الناشر: معهد المخطوطات العربية، القاهرة، ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٣ م.
٥٧) المحيط في اللغة، إسماعيل بن عباد بن العباس، أبو القاسم الطالقاني، المشهور بالصاحب بن عباد (٣٨٥هـ)، تحقيق: محمد حسن آل ياسين، د. ط.
٥٨) مختار الصحاح، للشيخ زين الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي (٦٦٦هـ)، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٩ه – ٢٠٠٨م.
٥٩) معارج الأصول، الشيخ نجم الدين، أبي القاسم جعفر بن الحسن الهذلي المعروف بالمحقق الحليّ (٦٧٦ه) إعداد: محمد حسين الرضوي، مؤسسة آل البيت للطباعة والنشر، ط١، ١٤٠٣ه.
٦٠) معاني القرآن، لأبي زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفرّاء (٢٠٧هـ)، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي، محمد علي النجار، عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، الناشر: دار المصرية للتأليف والترجمة – مصر، ط١
٦١) معاني النحو، فاضل صالح السامرائي، مؤسسة التاريخ العربي للطباعة والنشر والتوزيع، ط١، ١٤٢٨ه- ٢٠٠٧م.

٦٢) المفردات في غريب القرآن، أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني (٥٠٢هـ)، ضبط: هيثم طعيمي، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٢٨ه – ٢٠٠٨م.
٦٣) مقاييس اللغة، أبي الحسين أحمد بن فارِس بن زكَرِيّا (٣٩٥ه)، تحقيق: عبد السَّلام محمد هَارُون، اتحاد الكتاب العرب، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
٦٤) المقتضب، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرّد (٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب – بيروت.
٦٥) المقدمة الجزولية في النحو، عيسى بن عبد العزيز الجزولي البربري المراكشي، أبو موسى (٦٠٧هـ)، تحقيق: د.
٦٦) شعبان عبد الوهاب محمد، راجعه: د حامد أحمد نيل - د فتحي محمد أحمد جمعة، طبع ونشر: مطبعة أم القرى، جمع تصويري: دار الغد العربي.
٦٧) منهاج البراعة شرح نهج البلاغة، العلّامة حبيب الله الخوئي (١٣٢٦ه)، دار أنوار الهدى، قُم المقدسة- إيران، ١٤٣٤ه.
٦٨) النحو القرآني الدلالي، هادي نهر، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، اربد- الأردن، ط١، ٢٠١٨م.
٦٩) النحو الوافي، عباس حسن (١٣٩٨هـ)، دار المعارف، القاهرة- مصر، الطبعة الخامسة عشرة.
٧٠) نهاية الأفكار، آغا ضياء الدين العراقي، مؤسسة النشر الإسلامي، قُم المقدسة، ١٤٠٥ه.
٧١) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (٩١١هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية – مصر.